على الأسس التالية:

١. **هدف المفاوضات وبنود مصدر الصلاحيات:** تُجرى على مرحلتين مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والفلسطينيين، في إطار السعي لاقامة سلام عادل وشامل، يرتكز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، ويستند على الدعوة الى مؤتمر مدريد.

أ. تجرى محادثات الهدف منها التوصل الى اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

ب. مع بدء السنة الثالثة، تبدأ مفاوضات بشأن الوضع النهائي. وتجرى المفاوضات على قاعدة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨؛ [مع ذلك] فالمسار هو مسار واحد، والمرحلتان تتداخلان في إطار المدة الزمنية المتفق عليها. والمرحلة الاولى مرتبطة بالثانية، وذلك من خلال الادراك ان كل الامكانات في المرحلة الثانية تبقى مفتوحة أمام الاطراف، ممّا ينسجم مع إطار الاسس المتفق عليها والمذكورة أعلاه. أما بند مصدر الصلاحيات لهذه العملية، فيتضمّن [كتاب] الدعوة الى مؤتمر مدريد والقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

٢. **عام:** في سياق فترة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، سوف يطرأ تغيير رئيس في الوضع السائد في المناطق [الفلسطينية المحتلة]، من طريق نقل الغالبية العظمى من مهام الادارة المدنية التي ستحل الى أيدي الفلسطينيين. وستحتفظ اسرائيل لنفسها بالمسؤولية العليا عن أمن المناطق [الفلسطينية المحتلة]، وسوف تكون مسؤولة، أيضاً، عن أمن اسرائيل هناك. أمّا الامكانات للمرحلة المقبلة، فسوف تبقى مفتوحة، وفقاً لما ورد أعلاه.

٣. **المجلس التنفيذي الفلسطيني:** يشكّل مجلس تنفيذي فلسطيني من عدد عملي ومتفق عليه من ممثلين فلسطينيين في المناطق [الفلسطينية المحتلة]. ويقام هذا المجلس عبر انتخابات مباشرة، عامة، وحرة، تجرى بواسطة الفلسطينيين في المناطق [الفلسطينية المحتلة] ومن بينهم، تحت اشراف متفق عليه، وبموجب الانماط المتفق عليها تفاوضياً، وستتبعها مفاوضات تفصيلية بخصوص أنماط خاصة بالانتخابات.

٤. **صلاحيات الحكم ومجالات المسؤولية:** تنتقل الادارة المدنية الاسرائيلية الى المجلس التنفيذي الفلسطيني الذي سيحصل على صلاحيات تنفيذية وقضائية بواسطة جهاز قضائي مستقل، وفقاً لما يتفق عليه. كذلك سوف يتمتع المجلس بصلاحيات التشريع في إطار مجالات المسؤولية المنقولة اليه، على ان تكون خاضعة للمبادىء المتفق عليها، وللابرام المتبادل من ناحية تطابقها مع الاتفاق. وكلما اتضح ان الامر متطابق، فسوف تمارس الاعتبارات اللازمة لتلبية الحاجة الى فحص تطبيق التشريعات في المجالات المتبقية.

٥. **السلطة الجغرافية:** تعتبر المناطق [الفلسطينية المحتلة] وحدة جغرافية، ومصيرها النهائي، المتفق عليه، يتقرر في المفاوضات بشأن الوضع النهائي، كما هو مشار اليه أعلاه. وسوف تطبّق سلطة المجلس التنفيذي الفلسطيني على المناطق بشكل نسبي، ووفقاً لصلاحيات الحكم ومجالات المسؤولية العملية المتفق عليها، والتي سوف يتمّ تفصيلها في خلال المفاوضات.

٦. **قضايا الأمن والشرطة:**

أ. تبقى المسؤولية عن الامن الشامل في يد اسرائيل، وتأخذ في الحسبان الاحتياجات الامنية للطرفين.

ب. يقيم المجلس التنفيذي الفلسطيني قوة من الشرطة كجهاز لفرض القانون وفقاً للاتفاق.

٧. **الارتباط:** تقيم اسرائيل والمجلس التنفيذي الفلسطيني لجنة ارتباط مشتركة لغرض معالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبهدف تسوية الخلافات بين الجانبين.

٨. **ترتيبات متفق عليها:** تقوم اسرائيل والمجلس التنفيذي الفلسطيني ببلورة ترتيبات للتعاون والتنسيق في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ولفائدة الطرفين، ومن أجل تلبية الاحتياجات المشتركة.

كما تتضمن الوثيقة بنداً تاسعاً يبحث في قضايا «ذات الصلة الاردنية»، سوف تطرح للبحث في إطار المفاوضات. كذلك جاء في البند المذكور، ان المبادىء المشار اليها في الوثيقة سوف تطرح لبحث تفصيلي في خلال المفاوضات.

[نقلاً عن هآرتس، ١٢/٥/١٩٩٣]